

Distr.: General  
27 February 2020



Original: Arabic

## رسالة مؤرخة 24 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومة بلادي، أكتب إليكم هذه الرسالة التي تتضمن ملاحظات وتعليقات الجمهورية العربية السورية بخصوص مضمون ”التقرير العاشر للأمين العام عن التهديد الذي يشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد“ (S/2020/95):

- كانت الجمهورية العربية السورية وستبقى تحترم دور الأمم المتحدة وتُقدّر الجهود التي تسعى إلى بذلها في مجال مكافحة الإرهاب. غير أن سورية، التي لا تزال تحارب الإرهاب مع شركاء حقيقيين وجديين، لم تلتق إلى اليوم دعماً واضحاً وجدياً وعملياً من الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

- في هذا السياق، لا بد من التأكيد بكل شفافية ونزاهة، وفي منأى عن أي تقييم مُسَيَّس ملف مكافحة الإرهاب، أن منهج العمل القائم في هيئات وقرق الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، لا يزال يعاني من ضعف المهنية والحياد، إلى درجة الانفصال عن الواقع في الكثير من الأحيان، كونه لا يزال خاضعاً لتوجهات حكومات الدول ذات النفوذ السياسي والمالي في الأمم المتحدة. وإلا، من يُفسّر ذلك التناقض الكبير بين مضمون تقرير الأمين العام العاشر الذي يعترف بأن الوضع في الجمهورية العربية السورية يؤثر بشكل جوهري على التحديات والاتجاهات الإقليمية والمستجدات المرتبطة على صعيد الخطر المتغير للإرهاب، وبين تجاهل الأمم المتحدة المطلق لدور حكومة الجمهورية العربية السورية الأساسي في مكافحة الإرهاب، ورفض منظومة العمل الأممية تقديم الدعم أو إجراء الاتصالات مع هذه الحكومة المعنية قبل الجميع بخطر الإرهاب وسبل مكافحته.

- بخصوص مسألة ”الوجه المتغير للإرهاب“، تود الجمهورية العربية السورية التأكيد على الحقائق التالية:

1 - إن معركة الجمهورية العربية السورية ضد الإرهاب شكّلت نموذجاً عملياً لمخاطر ظاهرة ”الوجه المتغير للإرهاب“، حيث كانت ولاءات وانتماءات الإرهابيين من سوريين وأجانب تتغيّر من حينٍ إلى آخر وفقاً لاعتباراتٍ تتعلق أولاً بالتوجهات والاستراتيجيات المرسومة لهذه الجماعات الإرهابية من قبل أجهزة الاستخبارات الأجنبية في دولة الجوار



تركيا وفي بعض الدول العربية والغربية، كما تتعلّق بالوضع الميداني على الأرض وحجم الضربات التي تلقّتها هذه الجماعات الإرهابية على يد الجيش السوري وحلفائه، هذا إلى جانب العوامل المرتبطة بإجراءات المال والنفوذ وقدرة السيطرة على الموارد المالية، وهي إجراءات ترتبط بتعاظم قوة وانتشار تنظيم إرهابي معين مقابل تراجع قوة وانتشار تنظيم إرهابي آخر، كما حصل حين تضعف تنظيم "داعش" الإرهابي واشتدت قوة وسيطرة تنظيم "هيئة تحرير الشام" المدعوم والممول بشكلٍ أساسي من الحكومتين التركية والقبطية.

2 - لا بد في هذا المجال من الإشارة بشكلٍ رئيسي إلى مضمون الفقرة 36 من التقرير العاشر للأمين العام للأمم المتحدة، وإلى مضامين الفقرات 89 إلى 91 من التقرير والتي تتضمن ملاحظات الأمين العام، ولا سيما ما يتعلّق منها بمسألة "التهديد العابر للحدود الوطنية الذي يشكله الإرهاب"، حيث تشير حكومة الجمهورية العربية السورية إلى خللٍ جوهري في نص الفقرة 36، كونها تجاهلت تورط الحكومة التركية في نقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرترقة الإرهابيين السوريين من إدلب إلى ليبيا، وانخراطهم في الصراع العسكري المحتدم في ذلك البلد، بما يخدم مصالح الحكومة التركية في التدخل في شؤون ذلك البلد وتعميق الخلافات بين الفرقاء السياسيين هناك ونشر الفوضى والدمار.

3 - بالمحصلة، فإن الأمم المتحدة لا تفتقر إلى النصوص والأدوات القانونية والعملية اللازمة لمكافحة الإرهاب، مع أهمية تطويرها لتتجاوب مع التحديات الجديدة التي يفرضها الإرهاب العالمي. ولكن تبقى العبرة للتطبيق النزيه على الأرض، وليس للوثائق والقرارات والنصوص. وهنا، تبرز حتمية توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى جميع الحكومات دون استثناء من أجل تناسق وتنسيق جهود مكافحة الإرهاب والتصدي لمخاطره العالمية.

- فيما يتعلق بما ورد في التقرير عن ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومخاطر عودتهم أو انتقالهم إلى مناطق مختلفة في العالم، ولا سيما إلى بعض دول القارة الأفريقية، تود الجمهورية العربية السورية التأكيد على أن الإقرار بوجود أنماطٍ من المسؤولية التقصيرية أو المباشرة لبعض الحكومات في نشوء وتمدد ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يهدف إلى توجيه اتهاماتٍ سياسية، بل يُسهم في الجهود التي تسعى إلى ضمان عدم تكرار مثل هذه السيناريوهات المرعبة في أي مكانٍ من العالم. ويكفي أن نتذكّر جميعاً أن أطر العمل والاجتماعات الأمامية في مجلس الأمن والجمعية العامة، كانت تُركّز منذ خمسة أعوام على مكافحة ظاهرة "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"، بينما تُركّز منذ ثلاث أعوام إلى اليوم على مكافحة ظاهرة "عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب". وبالمحصلة، فإن الدبلوماسية الوقائية الحقيقية يجب أن تركز على الوقاية بهدف منع نشوء التهديدات الخطيرة للأمن والسلم الدوليين، وليس على معالجة نتائج وتداعيات هذه التهديدات، فالأساس في العمل الأممي هو "الفعل الوقائي والاستباقي" وليس "رد الفعل".
- بخصوص ما ورد في الفقرة السادسة من التقرير عن "تحديات تواجه تأمين الحدود بين الجمهورية العربية السورية والعراق"، إلى جانب التحديات المتعلقة بمحاولات "داعش" إعادة بناء قدراته وتجميع مقاتليه، تود الجمهورية العربية السورية التأكيد على الحقائق التالية:

1 - تعمل الحكومتان السورية والعراقية، مع الحكومتين الروسية والإيرانية، عبر مركز التنسيق الأمني المشترك في بغداد، من أجل إنجاز انتصارٍ حقيقيٍّ وحاسمٍ على هذا التنظيم الإرهابي، غير أن هناك تدخلاتٍ خارجيةٍ سلبيةٍ من قوات ما يسمى ”التحالف الدولي“ والقوات العسكرية التركية، تشتمل على ممارسة العدوان والاحتلال العسكري المباشرين على الأراضي السورية، ودعم وتسليح ميليشيات عسكرية غير شرعية.

2 - إن القضاء المبرم على الإرهاب في الجمهورية العربية السورية، يتطلب موقفاً واضحاً من الأمم المتحدة في اتجاه تنفيذ القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، ووضع حدٍ للتدخلات الخارجية في مسار العملية السياسية في سورية، بما يضمن احترام سيادة وحدة وسلامة واستقلال أراضي الجمهورية العربية السورية، وإنهاء كافة أشكال الوجود العسكري الأجنبي غير الشرعي، والقضاء على كافة المظاهر المسلحة غير الشرعية في البلاد، وضمان استعادة الحكومة السورية سيطرتها على كافة الأراضي.

3 - سيستمر تحدي ”تأمين الحدود“ قائماً طالما لم يتم إيجاد حل نهائي وجذري لقضية ”مخيم الهول“، التي لا تزال تُشكل أحد أبرز النماذج المرعبة والمأساوية لتداعيات التدخلات الخارجية في سورية، والتي تشمل المخاطر التي أشار إليها معدو التقرير في الفقرات 9 و 10 و 11 و 17 منه. وإن أي حلٍ نهائي وجذري لهذه القضية يتطلب أولاً خروج قوات التحالف الدولي غير الشرعي من سورية، ونزع السلاح غير الشرعي من يد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في تلك المنطقة، وإعادة نشر القوات الحكومية السورية هناك، والبدء بترحيل المقاتلين الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم إلى دولهم التي تتحمل حكوماتها وحدها مسؤولية محاكمتهم ومحاسبتهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في مجتمعاتها.

• لا تزال سورية ترى أن نجاح الأمم المتحدة في القضاء على الإرهاب، وفي تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وفي التصدي للتنظيمات الإرهابية الخطيرة ذات البعد العالمي، إنما يتطلب الإقرار أولاً بأنه كانت هناك وما تزال أدواراً مباشرة أو غير مباشرة لحكوماتٍ وأطرافٍ بعينها، في تغذية التطرف والأيديولوجيات الدينية الشاذة، وفي استقطاب الآلاف نحو التطرف، وتجنيدهم للانضواء في صفوف تنظيماتٍ إرهابيةٍ مسلحةٍ مثل ”داعش“ و ”القاعدة“ و ”جبهة النصرة“ و ”هيئة تحرير الشام“ والمجموعات المرتبطة بها، وفي تدريب هؤلاء وتسليحهم وتمويلهم وتسهيل تدفقهم إلى داخل سورية والعراق عبر دول الجوار، ولا سيما تركيا التي تُخطِّط حكومتها التابعة لتنظيم ”الإخوان المسلمون“ العالمي لفرض عقيدةٍ سياسيةٍ دينيةٍ متطرفةٍ على دول المنطقة، من خلال الاستثمار السياسي والعسكري في الإرهاب والفكر المتطرف.

• من هذا المنطلق، ترى الحكومة السورية أن استمرار وجود مجموعاتٍ إرهابيةٍ مسلحةٍ، مثل ”داعش“ و ”القاعدة“ أو نشوء تنظيماتٍ إرهابيةٍ جديدةٍ، سيبقى مرتبطاً بتأجيج الفكر المتطرف والتوتر الطائفي، وهو التحدي الحقيقي الذي يواجهه المجتمع الدولي بأسره - ومن تحت مظلة الأمم المتحدة تحديداً - من أجل مقاومة التطرف العنيف المفضي للإرهاب، ورصد الخطاب المتطرف عبر وسائل الإعلام والمحطات الفضائية والإنترنت والمنابر والمراكز الدينية والخطابات السياسية، ومساءلة الحكومات التي تدعم وتمول وتتغاضى عن مثل هذه السلوكيات الخطيرة.

• ترى الجمهورية العربية السورية أنه كان لزاماً على معدي التقرير الاستمرار في نهج التركيز على مخاطر امتلاك التنظيمات الإرهابية في الجمهورية العربية السورية لطائراتٍ مسيرة من دون طيار، إلى جانب أنواع حديثة من الأسلحة الثقيلة وصواريخ أرض - جو. وتؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية على أن هذه التنظيمات لم تكن لتنجح في الحصول على كم كبير من الطائرات المُسيّرة والأسلحة الثقيلة، دون وجود مسؤوليةٍ تواقفية أو تقصيرية من قبل حكومات بعض الدول، وبشكلٍ خاص حكومة الدولة التي تندفق منها هذه الطائرات والأسلحة إلى سورية، ونعني تركيا تحديداً. وعلى الرغم من أن تقرير الأمين العام هذا يتناول خطر تنظيم ”داعش“، فإن من المهم والمفيد أن نشير إلى أن هذا النوع من الطائرات بات يتوفر بشكلٍ كبير لدى المجموعات الإرهابية المسلحة، سواء تنظيم ”داعش“ أو ”جبهة النصرة“ والمجموعات المرتبطة بما في أرياف حلب وإدلب وحماة واللاذقية، وهي أجهزةٌ مسيرة تصلها حصراً عبر الحدود التركية - السورية التي تسيطر عليها قوات الجيش والأمن التركية من الجانب التركي، وتسيطر عليها المجموعات الإرهابية المسلحة المدعومة من تركيا ودولٍ أخرى من الجانب السوري.

ونؤكد في هذا المجال أن لدى الحكومة السورية معلومات موثقة عن امتلاك المجموعات الإرهابية المسلحة في ريف إدلب لأكثر من مئتي طائرة مسيرة وصلتها من تركيا، حيث يتم تعديلها من أجل استخدامها في:

- عمليات الاستطلاع والمراقبة لأرض المعركة، والإنذار المبكر.
  - تحويلها إلى صواريخ هجومية قادرة على حمل قذائف ومتفجرات، قد يحتوي بعضها على مواد كيميائية سامة.
  - توظيفها في الحرب الإلكترونية من خلال نشر رقائق التشويش لإرباك أنظمة الدفاع الجوي.
  - كشف الأهداف والتحقق من نسبة إصابتها.
  - تصوير أشرطة فيديو لأهداف دعائية وبثها عبر الإنترنت من أجل تشجيع وتجنيد الإرهابيين.
- تبقى الجمهورية العربية السورية مؤمنةً بدور ومكانة الأمم المتحدة، وهي على استعدادٍ للتعاون الأمثل مع المنظمة الأممية وفي إطار الملكية الوطنية، ومن خلال الالتزام بتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وعلى أساس احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها واستقلالها، وضمان تطبيق هذه القرارات بشكلٍ عادل ونزيه، وبمناى عن ازدواجية المعايير وعن الممارسات التي تستند إلى إساءة تفسير وتطبيق هذه القرارات واتخاذها ذريعةً للاعتداء على سيادة الدول واستقلالها.

• أما بخصوص تبادل المعلومات وتقديم الخبرات اللازمة في هذا المجال مع الدول الأخرى على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف، وبما يشمل التعاون القضائي الدولي، فإن الحكومة السورية تؤكد على أن ذلك سيجري فقط مع حكومات الدول التي تحترم سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة أراضيها، والتي تُقيم معها علاقاتٍ سياسية ودبلوماسية تستند إلى مبادئ القانون الدولي، ولا سيما التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الخيارات والأولويات والخصوصيات الوطنية.

- تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن مصداقية واستقلالية وفاعلية جهود الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب تعتمد أولاً على توفير الموارد المالية المستدامة والمستقرة والقابلة للتنبؤ، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم لمكتب مكافحة الإرهاب وكافة الفرق والأجهزة المختصة عبر الميزانية العادية للأمم المتحدة، بعيداً عن التبرعات الطوعية للدول الأعضاء التي تُشكّل خلافاً جوهرياً يتسبب في تسييس وقصور جهود مكافحة الإرهاب من تحت مظلة الأمم المتحدة، وفي استخدام المعايير المزدوجة في هذا المجال.
  - وفي إطار التركيز على جهود المجتمع الدولي في التغلب على أهم العوامل المساعدة على خلق بيئات التطرف والعنف، تؤكد حكومة بلادي على حتمية إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، ووضع حدٍ للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، ووقف التدخلات السافرة لبعض الحكومات في شؤون الدول الأخرى، بما في ذلك استخدام القوة العسكرية ضدها أو التهديد باستخدامها، وكذلك الالتزام الجدي والمتوازن بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبناء ثقة حقيقية في العلاقات الدولية والأممية استناداً إلى مبادئ الدبلوماسية التعددية والوقائية. وإن تطبيق سياسة دولية متوازنة وعادلة في هذا المجال سيساعد بلا شك في التصدي للإرهاب ومنع المجموعات الإرهابية المسلحة من التغلغل في صفوف الشباب أو في صفوف طبقات المجتمع الفقيرة.
- وأكون ممتناً في حال تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

المندوب الدائم

السفير